

الفصل الثالث

الممارسات المتطورة

في استخدام الأدوات المالية

في عام 1988 بدء مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بالمشاركة مع المجمع الكندي للمحاسبين في مشروع لتطوير معيار شامل حول الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها وذلك كنتيجة للطبيعة الديناميكية للأسواق المالية العالمية حيث تم استعمال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية على نطاق واسع تتراوح بين الأدوات الرئيسية التقليدية مثل السندات ومختلف أشكال الأدوات المالية المشتقة مثل تبادلات سعر الفائدة (IASB, IAS NO:39, Para,2 2002) و (IASB, IAS NO:32, 2002).

وبهدف زيادة فهم مستخدمي البيانات المالية لأهمية الأدوات المالية سواء داخل أو خارج الميزانية العمومية بالنسبة للمركز المالي والدخل والتدفقات النقدية للمنشأة، ففي 1991/9 أصدر المجلس مسودة العرض رقم 40، وفي 1994/1 أصدر المجلس مسودة العرض رقم 48 ونتيجة أيضاً لردود الفعل الناقدة للمسودة رقم 48 والممارسات المتطورة في استخدام الأدوات المالية والتفكير المتطور لبعض واضعي معايير المحاسبة الوطنية، قرر المجلس تقسيم المشروع إلى مرحلتين ابتداء من الإفصاح وعرض البيانات المالية، وفي 1995/3 تم إنجاز المرحلة الأولى عندما اعتمد المجلس معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الموسوم: الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، على أن تشمل المرحلة الثانية النظر في مواضيع الاعتراف

وإيقاف الاعتراف والقياس ومحاسبة التحوط (IASB, Hedge Accounting, 1995/7) و (IASB, IAS NO:32, 2003) و (IAS NO:39, Para, 2-3, 2003).

وفي 1995/7 توصل المجلس إلى اتفاق مع المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بشأن محتوى برنامج عمل لإكمال مجموعة معايير محاسبية دولية يمكن أن تصادق عليها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للحصول على رأس المال عبر الحدود وأغراض الإدراج في كافة الأسواق العالمية، وتشمل هذه المعايير معايير خاصة بالاعتراف بالأدوات المالية والبنود خارج الميزانية والتحوط والاستثمارات وقياسها، حيث أن معيار الإفصاح رقم 32 لا يفي بحد ذاته بالحد الأدنى من التزامات المجلس تجاه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IASB, IAS NO:39, Para, 6, 2003).

وفي 1997/3 نشر المجلس بالاشتراك مع المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين ورقة نقاش شاملة بعنوان " محاسبة الموجودات والمطلوبات المالية " لتقديم الاقتراحات والملاحظات عليها، كما عقد المجلس سلسلة من الاجتماعات الاستشارية بشأن المقترحات المقدمة مع مختلف المجموعات الوطنية والدولية المهتمة، ولقد أكدت الاجتماعات أن المجلس يواجه خلافات وتعقيدات لإيجاد طريقة للمضي قدماً فبينما يوجد بعض القبول للرأي المقدم في ورقة النقاش بأن قياس كافة الموجودات والمطلوبات المالية بمقدار القيمة العادلة ضروري لتحقيق التماثلية ولتكون مناسبة للمستخدمين، إلا أنه يلاحظ ما يلي (IASB, IAS NO:39, Para, 7 2003):

1- لقد استمر تطبيق هذا المفهوم على بعض الصناعات وعلى بعض أنواع الموجودات والمطلوبات على الرغم من المعاناة من بعض الصعوبة.

2- يوجد عدم رضا على نطاق واسع بشأن إمكانية إدخال المكاسب غير الحقيقية وبشكل خاص من الديون طويلة الأجل في الدخل كما هو مقترح في ورقة النقاش.

3- بينما تولى العديد من واضعي المعايير الوطنية مشاريع التطوير المعايير الوطنية بشأن مختلف نواحي الاعتراف بالبيانات المالية وقياسها فإنه لا يوجد لدى أي دولة كما لم تقترح أي منها معاييرًا مشابهة للاقتراحات الواردة في ورقة النقاش.

وبناء على ما تقدم رأي IASB أن إكمال معيار محاسبي دولي واحد شامل حول الأدوات المالية لإدخاله قبل نهاية عام 1998 في صلب المعايير التي ستقوم المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بالنظر فيها لم يكن ممكناً فعلياً، وبالرغم من ذلك فإن المقدرة على استعمال معايير المحاسبة الدولية في قرارات الاستثمار والائتمان وعرض الأوراق المالية والإدراج في سوق الأوراق المالية هو أمر عاجل لكل من المستثمرين ومنشآت الأعمال، علاوة على ذلك بينما الأدوات المالية ممكنة ومستخدمة على نطاق واسع في مختلف أرجاء العالم لا توجد إلا بلدان قليلة لديها أية مقاييس للاعتراف بالأدوات المالية وقياسها (IASB, IAS NO:39, Para,8 2003)، لذلك قرر المجلس في 11/1997 ما يلي:

1- يجب أن ينضم مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى واضعي المعايير الوطنيين لتطوير معيار محاسبة متكامل ومتجانس حول الأدوات المالية وهذا المعيار سيكون مبنياً على ورقة نقاش المجلس والمعايير الوطنية القائمة والتي ستظهر وحسب أفضل بحث وتفكير بشأن هذا الموضوع في مختلف أرجاء العالم.

2- واعترافا بأن الأمر عاجل يجب على المجلس العمل على إنجاز معيار دولي مرحلي حول الاعتراف بالبيانات المالية وقياسها في عام 1998 إلى جانب معيار المحاسبة الدولي رقم 32 ومعايير المحاسبة الدولية الأخرى القائمة التي تتناول أموراً تتعلق بالأدوات المالية إلى أن يتم إنجاز المعيار المتكامل الشامل.

وفي 1998/6/17 أصدر المجلس مسودة العرض رقم 62 من أجل الملاحظات العامة التي تنتهي في 1998/9/30 وتم تمديدها إلى 1998/10/25 ، ثم نظرت اللجنة التوجيهية التابعة للمجلس في المواضيع الناشئة نتيجة عملية إبداء الملاحظات وقد قدمت هذه اللجنة توصيات إلى المجلس وبعد ذلك قدم المجلس نفسه توصيات في الاجتماعات التي عقدت في شهري 1998/12/11 ، وفي 1998/12/12 أقر المجلس معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الموسوم: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وتم إصداره في 1999/3/15 والذي أصبح ساري المفعول على البيانات التي تبدأ في 2001/1/1 أو بعد هذا التاريخ، ولعل أهم ما أشار إليه المعيار رقم 39 التأكيد على استعمال أكبر للقيم العادلة للأدوات المالية (IASB, IAS NO:39, 2003).

فقد أشارت الفقرة 13 من المقدمة إلى أن هذا المعيار يزيد إلى حد كبير من استخدام القيم العادلة في محاسبة الأدوات المالية، وهذا يتفق مع الإرشاد الذي أصدره المجلس إلى مجموعة العمل المشتركة للاستمرار في أجراء المزيد من الدراسة لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بكاملها لطاقة الموجودات والمطلوبات المالية، ويغير هذا المعيار الممارسة الحالية بطلب استخدام القيم العادلة لما يلي (IASB, IAS NO:39, 2003):

- تقريباً كافة الموجودات والمطلوبات المالية.

- كافة الأوراق المالية للدين والأوراق المالية لحقوق الملكية والموجودات المالية الأخرى المحتفظ بها للمتاجرة.
- كافة الأوراق المالية للدين والأوراق المالية لحقوق الملكية والموجودات المالية الأخرى التي هي ليست محتفظ بها للمتاجرة، إلا أنها برغم ذلك متوفرة للبيع.
- مشتقات معينة مندمجة في الأدوات غير المشتقة.
- أدوات مالية غير مشتقة تحتوي أدوات مشتقة مندمجة لا يمكن فصلها بشكل موثوق به من الأداة غير المشتقة.
- موجودات ومطلوبات غير مشتقة عرضة للتقلبات في قيمها ويتم التحوط لها من أدوات مشتقة.
- أدوات ذات استحقاق ثابت لا تحددها المنشأة على أنها محتفظ بها حتى الاستحقاق.
- قروض مشتراة وضم مدينة لا تحددها المنشأة على أنها محتفظ بها حتى الاستحقاق.
- كما قرر المجلس عدم طلب قياس القيمة العادلة للقروض والضم المدينة والاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت في هذا الوقت لعدد من الأسباب:
- أ- أهمية التغير من الممارسة الحالية التي ستطلب في عدة اختصاصات.
- ب- ارتباط هذه البنود في العديد من الصناعات بالمطلوبات التي بموجب هذا المعيار سيتم قياسها بمقدار مبلغها الأصلي المطفأ.

وقد ترتب على ما تقدم إثارة العديد من التساؤلات أمام المجتمع المالي ومجتمع الأعمال سواء في الأوساط المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو العالمية ومن هذه التساؤلات: ما مدى ملائمة القيم العادلة للاستثمارات ذات الاستحقاق الثابت التي يراد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؟ وكيف يمكن بشكل موثوق به تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة؟ وكيف يمكن التقييم العادل للمطلوبات وذلك في الوقت الذي يتم قياس المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بمقدار قيمها العادلة؟.

وبناءً على ما تقدم فقد أقر المجلس في 2002/10 خمس تعديلات محدودة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وكذلك مجموعة من المعايير ذات العلاقة وتشمل: معيار المحاسبة الدولي رقم 27 الموسوم: البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 الموسوم: المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 31 الموسوم: التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 32 الموسوم: الأدوات المالية: الإفصاح والعرض (العرض)، وذلك لتحسين فقرات محددة وتساعد في التأكيد بأن المعايير تطبق بطريقة متسقة.

وفي 2000/3 أقر المجلس طريقة لإصدار تطبيقات إرشادية على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 على شكل أسئلة وأجوبة، وفيما بعد قامت لجنة دليل التطبيقات الإرشادية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، والتي أنشأت بمعرفة المجلس لذلك الغرض بنشر إصدارات الأسئلة والأجوبة على المعيار رقم 39 (IASB, IAS NO:39, 2003).

وفي 2004/3/31 أصدر المجلس نسخة منقحة جديدة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحل محل النسخة المنقحة عام 2000 والتي يبدأ تطبيقها في 2005/1/1 وذلك بعد إجراء تعديلات محدودة حول مواضيع منتقاة- مثل- إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، ومتى يمكن قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة؟، وكيفية تقييم انخفاض القيمة؟ وكيفية تحديد القيمة العادلة وبعض جوانب محاسبة التحوط؟ كما قام المجلس بإصدار نسخة منقحة جديدة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 لتحل محل النسخة المنقحة عام 2000 والتي يبدأ تطبيقها في 2005/1/1 وذلك بعد إجراء تعديلات بشأن العرض والإفصاح.

وفي نسخة عام 2006 أصدر المجلس نسخة جديدة ومعدلة لمعاري المحاسبة الدوليين رقمي 39 و 32 الموسوم: العرض، والتي تطبق بعد 2005/12/31 وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7: الموسوم الأدوات المالية: الإفصاح الصادر عن المجلس والذي يبدأ تطبيقه بعد 2007/1/1، وذلك بعد سحب معيار المحاسبة الدولي رقم 30 الموسوم: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وفيما يلي أهم التغيرات الرئيسية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة (IASB, 2006):

التغيرات المتعلقة الاعتراف/ بقياس (تحديد) تقديرات القيم العادلة:

1- يسمح المعيار 39 بتحديد أي أصل مالي أو التزام مالي عند الاعتراف الأولي على أنه سيتم قياسه بالقيمة العادلة وفقا لتعديلات (2005/6)، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة، ومن أجل فرض النظام على هذا التصنيف تمنع المنشآت من إعادة تصنيف الأدوات المالية إلى داخل أو خارج هذه الفئة.

2- تم إلغاء الخيار المشمول سابقا في معيار المحاسبة الدولي 39 (نسخة، 2000) الخاص بالاعتراف بالأرباح والخسائر من الأصول المالية المتوفرة برسم البيع في الربح أو الخسارة، حيث لم يعد مثل هذا الخيار ضروريا لأنه بموجب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 39 (2003/12-2005/6) يسمح للمنشآت الآن من خلال التحديد بأن تقيس أي أصل أو التزام مالي بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة.

3- لقد تضمنت التغيرات في المعيار المعدل في (2005/12/31) بشأن كيفية تحديد القيمة العادلة How to determine fair value إرشادات إضافية وذلك عند استخدام أساليب التقييم مع مراعاة ما يلي:

1/3 أن الهدف تحديد Establish ما سيكون عليه سعر المعاملة في تاريخ القياس في تبادل على أساس تجاري تحفزه اعتبارات العمل العادية .Normal business considerations

2/3 يراعى عند استخدام أساليب التقييم الآتي:

1/2/3 تدمج Incorporates كل العوامل التي يأخذها كل المشاركون في السوق بعين الاعتبار في وضع Setting السعر .
2/2/3 الاتساق Consistent مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

2/3 تستخدم المنشآت في تطبيق أساليب التقييم التقديرات والافتراضات التي تتسق مع المعلومات المتاحة حول تقديرات وافتراضات المشاركين في السوق المستخدمة في وضع سعر الأدوات المالية.

3/3 إن أفضل تقدير للقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي للأدوات المالية غير المقتبسة Not quoted من سوق نشط هو سعر المعاملة Transaction price، ما لم يتم إثبات القيمة العادلة للأداة بواسطة ملاحظة معاملات السوق الأخرى، أو المبنية على أسلوب تقييم تشمل متغيراته بيانات فقط من الأسواق الجذيرة بالملاحظة Observable.

التغيرات المتعلقة بالعرض والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة بخصوص العرض لم تحدث أية تغيرات جوهرية، إما بالنسبة للإفصاح فقد تم نقل متطلبات الإفصاح الواردة مسبقاً في معيار المحاسبة الدولي 39 إلى معيار المحاسبة الدولي 32 (IASB, 2005).

ثم تم إلغاء الفقرات من 51-95 في المعيار الدولي رقم 32 (IASB, 2006) الخاصة بالإفصاح بعد تغيير مسمى المعيار إلى الأدوات المالية: العرض، ولذلك فإن أهم ما تضمنه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 الموسوم الأدوات المالية: الإفصاح في الفقرات 25-29 (IASB, 2006, 7) IFRS No. 7 ما يلي :

- 1- باستثناء ما ورد في الفقرة 29 من المعيار لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية، يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات حول القيمة العادلة لكل من فئة الأصول والالتزامات المالية بالطريقة التي يسمح بمقارنتها مع المبلغ المرحل.
- 2- لدى الإفصاح عن القيمة العادلة تصنف المنشأة الأصول والالتزامات المالية إلى أصناف وتعادلهم فقط طالما أن مبالغهم المسجلة ذات الصلة معادلة في الميزانية العمومية.

3- تفصح المنشأة عن ما يلي:

1/3 الطرق والافتراضات الهامة المطبقة في تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية بشكل منفصل للأصناف الهامة من الأصول والالتزامات المالية.

2/3 إذا ما كان قد تم تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية كلياً أو جزئياً بشكل مباشر، بالإشارة إلى عروض الأسعار المنشورة في سوق نشط أو تم تقديرها باستخدام أسلوب التقييم.

3/3 إذا ما اشتملت بياناتها المالية على أدوات مالية تم قياسها بالقيم العادلة التي تم تحديدها كلياً أو جزئياً باستخدام أسلوب التقييم بناءً على الافتراضات غير المدعومة بأسعار أو معدلات السوق الملحوظة.

وإذا كان تغيير أي افتراض إلى بديل محتمل معقول سينتج قيمة عادلة مختلفة بشكل كبير، يجب على المنشأة أن تصرح بهذه الحقيقة وتفصح عن تأثير الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة في القيمة العادلة، ولهذا الغرض يتم الحكم على الأهمية بالنظر إلى الربح أو الخسارة وإجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات.

4/3 إذا (3/3) مطبقة، المبلغ الإجمالي للتغير في القيمة العادلة المقدر باستخدام أسلوب التقييم المعترف بها في الربح أو الخسارة أثناء الفترة. ومن العرض المتقدم يمكن تقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية في الآتي:

1- عدم استقرار الإصدارات المحاسبية الصادرة عن IASB المتعلقة بالقيمة العادلة والمطبقة في الأردن اعتباراً من 2001/1/1 ومنذ الأخذ بها عام 1999، حتى الآن.

2- تعدد طرق أو أساليب أو نماذج تقدير القيم العادلة للأصول أو الالتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط حيث يتطلب الأمر وضع تقديرات القيم العادلة ومثل هذه التقديرات يمكن أن تكون ذاتية أو معرضة لقابلية تغير القياس، إلا أن أحد الباحثين (حماد) يرى أنه من المستبعد أن تتضمن تقديرات القيم العادلة ذاتية وقابلية تغير قياس بدرجة أكبر من بعض الأرقام المستخدمة بالفعل في البيانات المالية، ويؤكد مع غياب صفقات ملحوظة في السوق فإن التقدير يحتاج إلى حكم شخصي وستكون النتيجة غير دقيقة.

3- يعتمد استخدام القيم العادلة في المحاسبة على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيم العادلة بينما يقاس البعض الآخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

4- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيم العادلة في مدي موثوقيتها أي مدي وجود أدلة إثبات سواء بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها.

انعكاسات استخدام تقديرات القيم العادلة في المحاسبة على أداء مهمة التدقيق: يجدر - بادئ ذي بدء - الإشارة إلى أنه لا يوجد - حتى الآن - من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيون والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيم العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وذلك عند استخدام أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط)، وذلك بالإضافة

إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية.

فمن حيث المفهوم يعرف IASB القيمة العادلة (IFRSs, 2006) بأنها:

“Is the amount for which an asset could be exchanged or a liability settled between knowledgeable, willing parties in an arm’s length transaction”.

وفهم من التعريف السابق أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجارى بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين.

بينما يعرفها FASB (FASB Statement No.141) بأنها:

“The amount at which an asset (or liability) could be bought (or incurred) or sold (or settled) in a current transaction between willing parties, that is, other than in a forced or liquidation sale”.

وفهم من التعريف السابق أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به شراء أصل أو بيعة أو تحمل التزام أو تسديدة في صفقة جارية بين أطراف راغبة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية.

كما نخلص مما تقدم أن القيم العادلة تبني على العوامل التالية:

1. وجود سوق نشط يتعامل في أصناف متجانسة، وأسعار متاحة للجميع.
2. أطراف غير ذوي علاقة راغبة ومطلعة.
3. ظروف طبيعية.
4. تقدير المبلغ المناسب باستخدام أساليب مختلفة وفقاً للسوق النشط أو غير النشط.

5. وفي حالة عدم وجود سوق نشطة Not active فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف ونتائج أساليب التقييم وتشمل الأساليب الفنية للتقييم بالإضافة إلى استخدام أحدث معاملات السوق على أساس تجارى بين الأطراف الراغبة والمطلعة النماذج التالية (IASB, IAS No.39, AG7) :

1/5 نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم

.Discounted cash flow analysis

2/5 نماذج تسعير الخيار . Option pricing models

وإذا كان هناك أسلوب تقييم مستخدم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق لتسعير الأداة وتبين أن ذلك الأسلوب يقدم تقديرات موثوقة Reliable estimates للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية Actual market transactions يستخدم ذلك الأسلوب. أما بالنسبة للعوامل المؤثرة في اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط) الذي يتم الاستناد إليه لتقدير القيمة العادلة للأداة المالية فقد أشار التطبيق رقم 82 لمعيار التدقيق الدولي رقم 39 إلى أن القيمة العادلة للأداة المالية تستند إلى واحد أو أكثر من- وربما عوامل أخرى- العوامل التالية (IFRS, 2006):

- 1- القيمة الزمنية للنقد The time value of money أي الفائدة بالسعر الأساسي والتي تشتق من أسعار السندات الحكومية أو سعر الفائدة المعروف من البنوك أو السعر الخالي من المخاطر.
- 2- مخاطر الائتمان Credit risk ويمكن اشتقاقها من أسعار السوق الملحوظة أو من أسعار الفائدة الملحوظة التي يحملها المقرضون.

3- أسعار صرف العملة الأجنبية Foreign currency exchange prices ويمكن الوصول إليها من المنشورات اليومية.

4- أسعار السلع Commodity prices .

5- أسعار أدوات حقوق الملكية Equity prices ويمكن الحصول عليها من السوق الملاحظة أو استخدام الأساليب التي تقوم على أساس القيمة الحالية لتقدير سعر السوق الحالي للأدوات التي ليس لها أسواق ملحوظة.

6- التقلبات Volatility (مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية أو البنود الأخرى) ويمكن تقديرها على أساس بيانات السوق التاريخية Historical market data أو استخدام التقلبات المتضمنة في أسعار السوق الحالية.

7- مخاطر الدفع المسبق Prepayment risk ومخاطر التنازل Surrender risk ويمكن تقديرها على أساس البيانات التاريخية مع مراعاة ألا تكون القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه من قبل الطرف المقابل أقل من القيمة الحالية للمبلغ المتنازل عنه (IASB, IAS No.39, Para.49).

8- تكاليف خدمة الأصل أو الالتزام المالي Servicing costs for a financial asset or financial liability ويمكن تقدير هذه التكاليف باستخدام المقارنات مع الإلتعاب الحالية التي يحملها المشاركون الآخرون في السوق، وإذا كانت التكاليف هامة وتوجد تكاليف مقارنة يجب على المصدر أن يأخذها بعين الاعتبار أثناء تحديد القيمة العادلة ، ومن المرجح أن تساوي القيمة العادلة في بداية الحق التعاقدى بالإلتعاب المستقبلية تكاليف الإنشاء المدفوعة لها ، ما لم تكن الإلتعاب المستقبلية

والتكاليف ذات العلاقة خارج حدود القابلية للمقارنة في السوق Out of line with market comparables.

وأما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية أوضح بعض الباحثين (عبد الفتاح - حماد - Willis) أن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملائمة ولكن موثوقية وذلك كما يتضح من المقارنة التالية:

بيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملائمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

بالإضافة إلى ما تقدم يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 فقرة 87 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى (IASB, IAS, 2005) الأتي:

1- تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات.

2- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك.

3- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

ومن الناحية العملية فقد نتج عن استخدام تقديرات القيم العادلة في البنوك الأردنية تطور حجم الاستثمارات المالية للمتاجرة من 329967567 عام 2000 إلى 99301006 عام 2004، بينما الاستثمارات المتاحة للبيع فقد زادت من 1247646857 عام 2000 إلى 2815632639 عام 2004 بالإضافة إلى زيادة بند التغير المتراكم في القيمة العادلة (حقوق الملكية) من 1201887 عام 2001 إلى 90652541 عام 2004، وتراجع الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق من 1837178889 عام 2000 إلى 1381605716 عام 2004 فضلا عن زيادة القيمة السوقية لأسهم القطاع المصرفي الأردني من 1862679290 عام 2000 إلى 7000274629 عام 2004.

وفي قطاع التأمين فقد زاد حجم الاستثمارات المالية للمتاجرة من 12649545 عام 2002 إلى 30146419 عام 2004، بينما الاستثمارات المتاحة للبيع فقد زادت من 26962841 عام 2002 إلى 60568529 عام 2004 بالإضافة إلى زيادة بند التغير المتراكم في القيمة العادلة (حقوق

الملكية) من (118926) عام 2002 إلى 12812963 عام 2004، وزادت الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق من 7961706 عام 2002 إلى 13079408 عام 2004 فضلا عن زيادة القيمة السوقية لأسهم قطاع التأمين الأردني من 111200000 عام 2002 إلى 267811400 عام 2004. وفي قطاع الصناعة فقد زاد حجم الاستثمارات المالية قصيرة الأجل من 2074919 عام 2000 إلى 3347714 عام 2004، بينما الاستثمارات طويلة الأجل فقد زادت من 102973904 عام 2000 إلى 209240854 عام 2004 بالإضافة إلى زيادة بند التغير المتراكم في القيمة العادلة (حقوق الملكية) من 2073550 عام 2000 إلى 58574866 عام 2004، فضلا عن زيادة القيمة السوقية لأسهم قطاع الصناعة من 1323743921 عام 2000 إلى 3101783623 عام 2004، وفيما يلي يوضح الجدول (2) مقارنة بين القطاعات الاقتصادية - ما عدا قطاع الخدمات -^٢ لاتجاهات التطور في الاستثمارات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة كما يلي:

جدول (2)

2004	2003	2002	2001	2000	القطاع المصرفي
%283	%229	%221	%188	%100	موجودات مالية للمتاجرة
%226	%168	%158	%122	%100	موجودات متاحة للبيع
%75	%65	%76	%103	%100	أ. محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
%7543	%994	(%264)	%100	لم يطبق	التغير المتراكم في القيمة العادلة
					قطاع التأمين
238	115	%100			موجودات مالية للمتاجرة

- لم توفر بورصة الأوراق المالية الأردنية البيانات الخاصة بالقطاع على موقعها بشبكة الانترنت، للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع التالي: www.exchang.jo.

2004	2003	2002	2001	2000	القطاع المصرفي
225	162	%100			موجودات متاحة للبيع
164	108	%100			أ. محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
%10774	%7207	(%100)			التغير المتراكم في القيمة العادلة
					قطاع الصناعة
%161	%211	%264	%190	%100	استثمارات قصيرة الأجل
%203	%150	%124	%121	%100	استثمارات طويلة الأجل
%2825	%1429	%506	%702	%100	التغير المتراكم في القيمة العادلة

بالإضافة إلى ما تقدم ومن خلال التقارير السنوية المنشورة للبنوك الأردنية (التقارير السنوية للبنوك الأردنية، 2004) تتضمن السياسات المحاسبية فيما يتعلق بالقيمة العادلة ما يلي:

1- يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة IASB والتفسيرات وبموجب القوانين والتعليمات النافذة ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية والتي جرى إظهارها بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية.

2- يمثل سعر الإغلاق بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية القيمة العادلة للموجودات المتداولة، وفي حال عدم توافر أسعار معلنة لبعض الموجودات المالية يتم تقدير القيمة العادلة بأحد الطرق التالية:

1/2 مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

2/2 خصم التدفقات النقدية المتوقعة.

3/2 نماذج تسعير الخيارات.

3- في حال عدم وجود استثمارات يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالكلفة/ الكلفة المطفأة وأن حصل تدن في قيمتها يتم تسجيله في بيان الدخل.

4- تقيد الموجودات المالية بغرض المتاجرة بالكلفة وبعاد تقييمها بالقيمة العادلة ويتم قيد أي ربح أو خسارة محقق أو غير محقق ناجم عن التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل بنفس فترة حدوث هذا التغير.

5- تقيد الموجودات المالية المتوفرة بغرض البيع بالكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة ويقيد التغير في القيمة العادلة الناتج عن إعادة التقييم في حساب مستقل ضمن حقوق المساهمين، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدن في قيمتها يتم قيد الإرباح والخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة في حقوق المساهمين الخاصة بها.

6- تقيد الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عند الشراء بالكلفة وتنفأ العلاوة / الخصم على أساس منتظم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة قيذا على حساب أو لحساب الفائدة وتطرح منها أي مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها.

وما هو جدير بالإشارة فقد تضمن التقرير السنوي لبنك الاتحاد للادخار والاستثمار (التقرير السنوي، 2005/3/23) ما يلي:

" قام البنك خلال عام 2003 بالتطبيق المبكر المسموح به لمعايير المحاسبة الدولية رقم 39، 32 المعدلة الصادرة خلال شهر 12/2003 والواجبة التطبيق اعتباراً من عام 2005 حيث تم إعادة تصنيف بعض الموجودات المالية المتوفرة للبيع اعتباراً من عام 2003 وإظهارها ضمن موجودات مالية للمتاجرة بكلفة مقدراها 10344058 دينار وتم تحويل

التغير في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات بذلك التاريخ إلى الإرباح المدورة بمبلغ 467457 دينار وبلغ تأثير إعادة تصنيف الموجودات المالية على بيان الدخل لعام 2003 مبلغ 4000000 دينار تقريباً".

وبناء على نتائج المتقدمة لطرق تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وأثارها الايجابية على نتائج الأعمال وعلى المركز المالي ومن ثم استمرارية المنشآت الاقتصادية المختلفة فقد أصدر (Australian Accounting Research في عام 2002 ، AAR) (2002 معيار تدقيق القيمة العادلة الموسوم: New Auditing Standard on the Audit of Fair Value ، وأصدر معهد المحاسبين القانونيين بنيوزيلندا Institute of Chartered Accountants of New Zealand في عام 2003 مسودة المعيار 545 الموسوم: Auditing Fair Value Measurement and Disclosures (ICANW, 2003)، كما أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA في عام 2003 بيان معيار التدقيق رقم 101 الموسوم: Auditing Fair Value Measurement and Disclosures ، (AICPA, ASB, 2003)، ولقد ركزت المعايير السابقة على الموضوعات التالية:

- المسؤوليات عن القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لكل من الإدارة والمدقق.
- اعتبارات التخطيط للتدقيق، وتقييم المخاطر، واعتبارات التوقيت.
- اعتبارات خبرة المدقق، واستخدام خبير التقييم.
- الاختبارات الجوهرية لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة.
- اختبارات الافتراضات الهامة ونماذج التقييم والبيانات الأساسية.
- تطوير التقديرات المستقلة للقيمة العادلة لأغراض الإثبات.

- فحص الأحداث اللاحقة والعمليات.
 - تقييم الثبات في تطبيق مقاييس القيمة العادلة.
 - الإفصاح عن البيانات المالية للمنشآت المندمجة.
 - نتائج تقييم الإجراءات التي تم أدائها، والاتصالات (تمثيلات الإدارة - لجنة التدقيق)، واعتبارات التقرير (الاعتماد على عمل خبير متخصص- القيود على النطاق- العدول عن GAAP).
 - اعتبارات أخرى (مسؤولية المدقق عن المعلومات في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة- التقارير الدورية المؤقتة).
- كما أشار بيان المعيار الأمريكي رقم 101 إلى أن أهداف تدقيق القيمة قياسات القيمة العادلة تشمل (AICPA, ASB, 2003):
- أ- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير تأكيد معقول بأن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة متفقة مع GAAP.
- ب- الحصول على الفهم لمعاملات المنشأة والبيئة المتصلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة.
- ج- الحصول على الفهم للضوابط الرقابية الملائمة لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة للمنشأة.
- كما أصدر مجلس معايير التدقيق والضممان الدولي IAASB معيار التدقيق الدولي رقم 545 الموسوم: Auditing fair value measurement and disclosures والذي يجب تطبيقه قبل أو بعد 2004/12/15 (IFAC, IAASB, 2006).
- مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المعيار يجب تطبيقه مع بعض معايير التدقيق والضممان الدولية الصادرة عن IAASB* ، وذلك بالإضافة إلى

*ISA No.260 – 315 -330 – 400 – 402 -500 – 520 -560 -580 – 620 -700 .

الالتزام بمبادئ وقواعد السلوك المهني الصادرة عن IFAC وأهمها الاستقلال، والنزاهة والموضوعية.

ومن العرض المتقدم يتضح أنه ليس هناك اختلافات جوهرية بين بيان المعيار الأمريكي 101، وبيان المعيار الدولي 545 بشأن تدقيق القيمة العادلة فيما عدا الاتفاق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (USGAAP) فضلاً عن الإشارة عن مسؤولية المدقق بشأن الالتزام بتطبيق متطلبات المعايير رقم (FASB Statement No.141 ، FASB Statement No.142 ، FASB Statement of financial ، FASB Statement No.144 accounting concepts No.7)، بالإضافة إلى استخدام المدقق لبعض بيانات المعايير الأمريكية SAS الصادرة عن AICPA**

فضلاً عن الالتزام بقواعد السلوك المهني الصادرة عن AICPA وأهمها الاستقلال، والنزاهة والموضوعية وفقاً Sarbanes-Oxley Act of 2002 ، (AICPA, 2003) بينما يشير المعيار الدولي إلى الاتفاق مع إطار الإبلاغ المالي المحدد للمنشأة أي معايير التقارير المالية الدولية IFRSs الصادرة عن IASB والمعتمدة في الأردن.

ولعل ما تقدم يؤكد على توسيع دور مدقق الحسابات فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة بالإضافة إلى المهام الأساسية التي يؤديها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الدولة.

** US SAS No. 1- 8 - 22 -32- 47 - 55 - 56 - 58 - 61- 70 - 73 - 85 - 95-99-100.

الدراسة الميدانية:

تمهيد: تهدف الدراسة الميدانية إلى قياس مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين لمتطلبات تدقيق القيم العادلة، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف قام الباحث بإعداد قائمة استبيان - تم تحكيمها بواسطة مجموعة من الزملاء أعضاء هيئة التدريس والمهنيين - تضمنت 33 عبارة رئيسية (61 فرعية) وفق مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمسة اختيارات تتراوح ما بين عالي جدا ومستبعد بوزن نسبي (5-1)، ومدى الوزن يتراوح ما بين 80-100% عالي جدا، 0-20% مستبعد كما بلغ معامل الثبات للقائمة $\text{Alpha} = 94.87\%$.

كما تم استخدام الأساليب الإحصائية من خلال برنامج SPSS لتحليل متغيرات الدراسة المستقلة (فرضيات الدراسة)، واختبارها وتحليل اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة ومن هذه الأساليب الوسط الحسابي والانحراف المعياري: لمعرفة واستطلاع اتجاهات عينة الدراسة تجاه العبارات التي وردت في الاستبيان والوصول إلى مستوى أو درجة التطبيق، بالإضافة إلى استخدام أسلوب One Sample T-Test: لاختبار الفرضيات، واستطلاع آراء العينة بالنسبة لكل فرضية، وأساليب Independent Sample Test : لاختبار الفروقات بين عينتين مستقلتين، وأسلوب One Way ANOVA : لاختبار الفروقات بين أكثر من عينة، وأسلوب Scheffe : لإجراء اختبارات المقارنات البعدية في حالة ثبوت وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المتعلقة بقياسات وإفصاحات تقديرات القيم العادلة والتي تتضمن:

- فهم عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر.

- تقييم مناسبة قياسات وإفصاحات القيم العادلة.
- استخدام المدقق لعمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق.
- إجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطر التحريفات المادية.
- تقييم مدى تمشي إفصاحات القيم العادلة مع إطار الإبلاغ المالي للمنشأة.
- تقييم نتائج إجراءات التدقيق والحصول على التمثيلات الإدارية والاتصال بالمسؤولين عن التحكم المؤسسي (الحوكمة) في المنشأة.

خصائص عينة الدراسة:

لتحديد خصائص عينة الدراسة (الوظيفة الحالية - المؤهل - التخصص - الخبرة) تم تضمين قائمة الاستبيان مجموعة من الاستفسارات التي تمثل معلومات عامة عن عينة الدراسة من مدقي الحسابات الحاصلين على رخصة مزاوله المهنة في الأردن بواسطة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، وقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول (3) التالي:

جدول (3)

1- الوظيفة	شريك	مدير	رئيس	مدقق أول	مدقق	الإجمالي
التكرار	20	3	2	11	29	65
النسبة المئوية	30.8	4.6	3.1	16.9	44.6	100%
2- المؤهل العلمي	كلية مجتمع	جامعي		الإجمالي		
التكرار	0	65	65	65	65	65
النسبة المئوية	0	100	100	100	100	100%
3- التخصص	محاسبة	أخرى		الإجمالي		
التكرار	62	3	3	65	65	65
النسبة المئوية	95.4	4.6	4.6	100	100	100%
4- الخبرة (سنة)	أقل من 5	من 5 إلى 10	من 10 إلى 15	أكثر من 15	الإجمالي	
التكرار	39	20	4	2	65	65
النسبة المئوية	60	30.8	6.2	3.1	100	100%

وأما بخصوص الحصول على الدورات التدريبية في معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يوضحها الجدول (4) التالي:

جدول (4)

5- الحصول على دورة في معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة			
الإجابة	نعم	لا	الإجمالي
التكرار	8	57	65
النسبة المئوية	12.3	87.7	%100
6- الحصول على دورة في معايير التدقيق الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة			
الإجابة	نعم	لا	الإجمالي
التكرار	40	25	65
النسبة المئوية	61.5	38.5	%100

عرض نتائج الدراسة:

يجدر - بادئ ذي بدء - الإشارة إلى أنه من أجل التوصل إلى النتائج الأولية للدراسة الحالية تم استخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري للوصول إلى مستوي أو درجة التطبيق لكل متغير من المتغيرات المستقلة، وقد كانت النتائج الأولية للمتغيرات المستقلة (6 متغيرات) كما يلي:

1- بالنسبة للمتغير الأول والخاص بقياس مدي قيام المدقق بالحصول على فهم عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر لتحديد قياسات وإفصاحات القيم العادلة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول (5) التالي:

جدول (5)

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
1- يجب عند فهم عملية المنشأة لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة مراعاة ما يلي:			
1/1 إجراءات الرقابة ذات الصلة على العملية التي تستخدم لتحديد قياسات القيمة العادلة	4.3	.66	86
2/1 خبرة الأشخاص الذين يقومون بتحديد قياسات القيمة العادلة	4.2	.93	84
3/1 دور تكنولوجيا المعلومات في تحديد قياسات القيمة العادلة	4.1	.88	82
4/1 أنواع الحسابات التي تتطلب قياسات أو إفصاحات القيمة العادلة التي تنشأ عن تسجيل المعاملات الروتينية وغير الروتينية	4.0	1.10	80
5/1 مدى اعتماد عملية المنشأة على منظمة خدمات معينة لتقديم قياسات القيمة العادلة	4.0	1.14	81
6/1 مدى استخدام المنشأة لعمل الخبراء في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة	4.0	.97	80
7/1 افتراضات الإدارة المهمة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة	3.9	.99	79
8/1 الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة	3.9	.69	79
9/1 الطرق التي تستخدم لتطوير افتراضات الإدارة	4.2	1.00	84

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
10/1 تكامل أنظمة الرقابة على التغير وإجراءات الأمن لنماذج التقييم وأنظمة المعلومات	4.6	.72	93
11/1 أنظمة الرقابة على تناسق البيانات المستخدمة في نماذج التقييم وتوقيتها وموثوقيتها	3.9	.75	79
2- يجب بعد فهم عملية المنشأة لتحديد قياسات القيمة العادلة أن تعمل على تقييم المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة لتحديد طبيعة إجراءات التدقيق وتوقيتها ونطاقها	4.0	.72	80
المتوسط	4.1	.88	82%

ويتضح من الجدول (5) السابق أن مدققي الحسابات الأردنيين يحصلون على الفهم لعمليات المنشأة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر لتحديد قياسات وإفصاحات القيم العادلة بمستوي تطبيق يبلغ 82% ووسط حسابي يبلغ 4.1 وانحراف معياري يبلغ 0.88، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (10/1 - 1/1 - 2/1 - 9/1 - 5/1).

2- بالنسبة للمتغير الثاني والخاص بقياس مدي قيام المدقق بتقييم مناسبة قياسات وإفصاحات القيم العادلة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول (6) التالي:

جدول (6)

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
3- يجب تقييم فيما إذا كانت قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في البيانات المالية تتسجم مع إطار الإبلاغ المالي الخاص بالمنشأة	4.3	.76	87
4- يجب تقييم ما إذا كانت محاسبة الأصول أو الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة مناسبة	4.7	.53	95
5- يجب تقييم ما إذا كانت الإفصاحات حول قياسات القيمة العادلة وعناصر الشك المهمة المتعلقة بها مناسبة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة	4.5	.68	90
6- ينبغي أن تدرس فيما إذا كان قياس القيمة العادلة باستخدام أسعار السوق المعروضة خلافا لاستخدام نموذج التقييم ينسجم مع تلك الطريقة	4.0	.68	80
7- عندما لا يكون للأصل أو الالتزام سعر سوق معروض في سوق نشط وعندما تكون الطرق الأخرى لتقييم قيمته العادلة على نحو غير مناسب أو عملي فهل يجب أن تحصل على أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم هذا التحديد، وفيما إذا كان قد تم احتساب البند بشكل مناسب بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة	4.0	.93	81

مستوى التطبيق (%)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
			8- ينبغي الحصول على أدلة حول نية الإدارة القيام بإجراءات معينة، والتحقق من قدرتها على ذلك حيثما يكون الأمر مناسباً لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة، ويتضمن ذلك القيام بما يلي:
90	.64	4.5	1/8 الاطلاع على تاريخ الإدارة الماضي في تنفيذ أغراضها المعلنة فيما يتعلق بالأصول أو الالتزامات
88	.63	4.4	2/8 تدقيق الخطط المكتوبة والوثائق الأخرى والموازنات ومحاضر الاجتماعات
83	.89	4.1	3/8 النظر في قدرة المنشأة على تنفيذ مسار محدد من العمل في ظل الظروف الاقتصادية بما في ذلك المدلولات الضمنية لالتزاماتها التعاقدية
85	.87	4.2	4/8 مراعاة قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من العمل إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء من استخدام قياس القيمة العادلة بموجب الإطار المالي للمنشأة
			9- عندما تختار الإدارة طريقة تقييم محددة من بين طرق بديلة متاحة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة، وعند مناقشة الإدارة في ذلك يجب أن تراعى أن:
88	.75	4.4	1/9 الإدارة قد عملت على تقييم المعايير أن وجدت الواردة في إطار الإبلاغ المالي للمنشأة بشكل كافٍ وتطبيقها بشكل مناسب لدعم الطريقة المنتقاة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
2/9 طريقة التقييم مناسبة في ظروف معينة بالنظر إلى طبيعة الأصل أو الالتزام الذي يتم تقييمه	4.4	.68	89
3/9 طريقة التقييم مناسبة فيما يتعلق بمجال الأعمال والصناعة والبيئة التي تعمل فيها المنشأة	4.1	.90	82
10- إذا حددت الإدارة أن طرق التقييم المختلفة نتج عنها مجموعة قياسات القيمة العادلة المختلفة إلى حد كبير يجب أن تقيم كيفية بحث المنشأة في أسباب هذه الاختلافات في وضع قياسات القيمة العادلة	4.4	.66	88
11- يجب تقييم فيما إذا يتم تطبيق طريقة المنشأة لقياسات قيمتها العادلة بشكل منسجم مع طريقة التقييم المحددة	4.3	.52	86
المتوسط	4.3	.72	87%

ويتضح من الجدول (6) السابق أن مدققي الحسابات الأردنيين يقومون بتقييم مناسبة قياسات وإفصاحات القيم العادلة بمستوي تطبيق يبلغ 87% ووسط حسابي يبلغ 4.3 وانحراف معياري يبلغ 0.72، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (4- 5- 1/8- 2/9- 2/8- 10- 1/9).

3- بالنسبة للمتغير الثالث والخاص بقياس مدي استخدام المدقق لعمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق المتعلقة بالقيم العادلة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول (7) التالي:

جدول (7)

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
12- يجب أن تحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة عند التخطيط لاستخدام الخبير لإثبات أن العمل ملائم لأغراض التدقيق	4.5	.68	91
13- عند تحديد الحاجة إلى استخدام الخبير يجب أن تراعي الآتي:			
1/13 الأهمية النسبية للبند الذي يتم فحصه بالنسبة للبيانات المالية	4.4	.65	88
2/13 مخاطر وجود معلومات خاطئة استنادا إلى طبيعة وتعقيد الأمر المنوي فحصه	4.2	.69	84
3/13 كمية ونوعية أدلة الإثبات الأخرى المتوفرة	4.3	.70	87
14- يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فهم الخبير لتعريف القيمة العادلة والطريقة التي سيستخدمها لتحديد ما وأنها تتسجم مع طريقة الإدارة ومتطلبات الإبلاغ المالي	4.6	.57	92
15- يجب أن تقوم بتقييم مدى ملائمة عمل الخبير كدليل تدقيق	4.2	.97	85
المتوسط	4.4	.71	%88

ويتضح من الجدول (7) السابق أن مدققي الحسابات الأردنيين يقومون بتقييم مدي استخدام عمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق المتعلقة بالقيم العادلة بمستوي تطبيق يبلغ 88% ووسط حسابي يبلغ 4.4 وانحراف معياري يبلغ 0.71، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (14-12-1/3).

4- بالنسبة للمتغير الرابع والخاص بقياس مدي قيام المدقق بوضع إجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطر التحريفات المادية لقياسات وإفصاحات القيم العادلة للمنشأة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول (8) التالي:

جدول (8)

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
16- ينبغي فحص قياسات وإفصاحات القيمة العادلة للمنشأة بناء على تقييم المخاطر المتأصلة والرقابية	4.1	.95	83
17- يجب أن ترتبط الفحوصات الجوهرية لقياسات القيمة العادلة بما يلي:			
1/17 فحص الافتراضات المهمة للإدارة ونموذج التقييم والبيانات الضمنية	4.5	.68	90
2/17 وضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدي مناسبة قياسها	4.3	.73	86
3/17 دراسة اثر الأحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة وإفصاحاتها في البيانات المالية	4.3	.91	87

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
18- يجب أن تقييم لدي فحص قياسات وإفصاحات القيمة العادلة للمنشأة ما يلي:			
1/18 ما إذا كانت الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة معقولة	4.3	.69	87
2/18 ما إذا كان قد تم تحديد قياس القيمة العادلة باستخدام نموذج مناسب	4.6	.62	92
3/18 ما إذا كانت الإدارة قد استخدمت معلومات ذات صلة كانت متاحة على نحو معقول في ذلك الوقت	4.4	.74	88
19- ينبغي على المدقق تقييم ما إذا كانت الافتراضات المهمة التي تستخدمها الإدارة في قياس القيمة العادلة سواء تم أخذها بشكل فردي أو كوحدة كاملة توفر أساس معقول لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة في البيانات المالية للمنشأة	3.9	.82	79
20- إذا اعتمدت الإدارة على المعلومات التاريخية في وضع الافتراضات يجب أن تدرس المدى الذي يتم تبرير مثل هذا الاعتماد	4.4	.66	89
21- يجب بالنسبة للبنود التي يتم تقييمها من قبل المنشأة باستخدام نموذج التقييم أن:			
1/21 تتوقع استبدال حكمك بحكم إدارة المنشأة	4.2	.87	85
2/21 تدقيق النموذج وتقييم ما إذا كان النموذج مناسب والافتراضات المستخدمة	3.9	.88	79

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
22- ينبغي فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وتقييم ما إذا تم تحديدها بشكل مناسب من هذه البيانات وافتراضات الإدارة	3.9	.83	78
23- يجب تقييم ما إذا كانت البيانات التي تقوم على أساسها قياسات القيمة العادلة والبيانات المستخدمة في عمل الخبير دقيقة وكاملة وملائمة	4.2	.78	85
24- يجب عند تقييم ما إذا كانت البيانات التي تقوم على أساسها قياسات القيمة العادلة تضمين إجراءات مثل التحقق من مصدر البيانات وإعادة الاحتساب الرياضي وتدقيق المعلومات لضمان الاتساق الداخلي	4.0	.80	80
المتوسط	4.2	.78	%85

ويتضح من الجدول (8) السابق أن مدققي الحسابات الأردنيين يقومون بتقييم مدى استخدام عمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق المتعلقة بالقيم العادلة بمستوى تطبيق يبلغ 88% ووسط حسابي يبلغ 4.4 وانحراف معياري يبلغ 0.71، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (1/17-2/18-1-20-3/18-1/18-3/17).

5- بالنسبة للمتغير الخامس والخاص بقياس مدى قيام المدقق بتقييم تمشي إفصاحات القيم العادلة مع إطار الإبلاغ المالي للمنشأة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول (9) التالي:

جدول (9)

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
25- لدي تدقيق قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة الواردة في ملاحظات البيانات المالية سواء تطلبها إطار الإبلاغ المالي أو تم الإفصاح عنها بشكل طوعي فإنه يجب عادة وبشكل أساسي:			
1/25 أداء نفس أنواع إجراءات التدقيق كذلك التي تستخدم في تدقيق قياس القيمة العادلة المعترف به في البيانات المالية	4.8	.37	97
2/25 الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية تثبت بأن مبادئ التقييم المناسبة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة ويتم تطبيقها بشكل متسق وأنه قد تم الإفصاح عن طريقة التقييم والافتراضات المهمة المستخدمة بشكل مناسب	4.4	.56	89
3/25 احتمال أن تكون المعلومات الطوعية غير مناسبة في سياق البيانات المالية	4.2	.76	85
26- يجب أن تقيم ما إذا كانت المنشأة قد قامت بأفصاحات مناسبة حول معلومات القيمة العادلة كما تطلب ذلك إطار الإبلاغ المالي للمنشأة	4.3	.57	87

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
27- إذا تضمن بند معين درجة عالية من الشك في القياس يجب تقييم ما إذا كانت الإفصاحات كافية لإبلاغ المستخدمين بهذا الشك	4.6	.56	93
28- يجب التأكد من أن المنشأة امتثلت لمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد قياسات القيمة العادلة	4.4	.78	88
29- عندما يلغى الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة لأنه من غير العملي تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، يجب تقييم مدى ملائمة الإفصاحات المطلوبة في هذه الظروف	4.1	.69	83
30- إذا لم تفصح المنشأة بشكل ملائم عن معلومات القيمة العادلة التي يتطلبها إطار الإبلاغ المالي يجب تقييم فيما إذا كان قد تم التعبير بشكل خاطئ مادياً عن البيانات المالية بسبب الابتعاد عن إطار الإبلاغ المالي	4.5	.56	90
المتوسط	4.4	.61	89%

ويتضح من الجدول (9) السابق أن مدقي الحسابات الأردنيين يقومون بتقييم مدى تمشي افصاحات القيم العادلة مع إطار الإبلاغ المالي للمنشأة، بمستوي تطبيق يبلغ 89% ووسط حسابي يبلغ 4.4 وانحراف معياري يبلغ 61.، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (25/1-27-30-28/2).

6- بالنسبة للمتغير السادس والخاص بقياس مدي قيام المدقق بتقييم نتائج إجراءات التدقيق والحصول على التمثيلات الإدارية والاتصال بالمسؤولين عن التحكم المؤسسي (الحوكمة) في المنشأة المتعلقة بالقياس والإفصاح عن القيم العادلة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول (10) التالي:

جدول (10)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
31- ينبغي تقييم كفاية وملائمة أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها بالإضافة إلى اتساق تلك الأدلة مع أدلة أخرى وتقييمها خلال التدقيق عند إجراء التقييم النهائي بشأن اتساق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وإطار الإبلاغ المالي للمنشأة في سياق البيانات المالية ككل	4.3	.73	86
32- يجب الحصول على تمثيلات خطية من الإدارة فيمل يتعلق بمدى معقولية الافتراضات المهمة بما في ذلك ما إذا كانت تعكس بشكل مناسب نية الإدارة وقدرتها على تنفيذ أعمال محددة بالنيابة عن المنشأة حيثما كان مناسباً لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة	4.4	.702	88

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
33- اعتمادا على طبيعة القيم العادلة وأهميتها النسبية وتعقيدها يجب أن تتضمن تمثيلات الإدارة بشأن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة الواردة في البيانات المالية تمثيلات حول:			
1/33 مدى مناسبة طرق القياس بما في ذلك الافتراضات ذات العلاقة المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد القيم العادلة ضمن إطار الإبلاغ المالي المعمول به ومدى الاتساق في تطبيق هذه الطرق	4.4	.66	88
2/33 الأساس الذي تستخدمه الإدارة لتخطى الافتراض المتعلق باستخدام القيمة العادلة المنصوص عليها بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة	4.3	.57	87
3/33 مدى اكتمال ومناسبة الإفصاحات المتعلقة بالقيم العادلة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة	4.6	.56	93
4/33 ما إذا كانت الأحداث اللاحقة تتطلب إجراء تعديل على قياسات وإفصاحات القيمة العادلة الواردة في البيانات المالية	4.4	.70	89

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
34- بسبب الشك الذي كثيرا ما يرتبط ببعض قياسات القيمة العادلة يمكن أن يكون الأثر المحتمل على البيانات المالية لأي مخاطر مهمة ذات أهمية إدارية، لذلك يجب أن تأخذ في الحسبان: * تبليغ طبيعة الافتراضات المهمة المستخدمة في قياسات القيمة العادلة؛ و * درجة الذاتية المرتبطة بوضع الافتراضات؛ و * الأهمية النسبية للبند التي تم قياسها عند القيمة العادلة إلى البيانات المالية كوحدة واحدة.	4.4	.704	88
المتوسط	4.4	.66	%88

ويتضح من الجدول (10) السابق أن مدققي الحسابات الأردنيين يقومون بتقييم نتائج إجراءات التدقيق والحصول على التمثيلات الإدارية والاتصال بالمسؤولين عن التحكم المؤسسي (الحوكمة) في المنشأة المتعلقة بالقياس والإفصاح عن القيم العادلة ، بمستوي تطبيق يبلغ 88% ووسط حسابي يبلغ 4.4 وانحراف معياري يبلغ 0.66، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (34-32-1/33-4/33-3/33).

وعموما فإن أفضل مستوى تطبيق لمتغيرات الدراسة والمستوى العام يمكن ايضاحه في الجدول (11) التالي:

جدول (11)

الترتيب	مستوى التطبيق %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	متغيرات الدراسة
السادس	82	.88	4.1	الأول
الرابع	87	.72	4.3	الثاني
الثالث	88	.71	4.4	الثالث
الخامس	85	.78	4.2	الرابع
الأول	89	.61	4.4	الخامس
الثاني	88	.66	4.4	السادس
–	%87	.73	4.3	المستوى العام

اختبار فرضيات الدراسة

لقد أستخدم الباحث One Sample T-Test لاختبار فرضيات الدراسة الحالية، وعند مستوي ثقة 95%، ومستوى معنوية 1%، ويوضح الجدول (12) نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

جدول (12)

الفرضية	T المحسوبة	P-Value	الوسط الحسابي	النتيجة
H1	18.816	**.000	4.1359	قبول الفرضية البديلة
H2	23.723	**.000	4.3495	قبول الفرضية البديلة
H3	23.565	**.000	4.4154	قبول الفرضية البديلة
H4	25.799	**.000	4.2670	قبول الفرضية البديلة
H5	30.861	**.000	4.4769	قبول الفرضية البديلة
H6	30.00	**.000	4.4440	قبول الفرضية البديلة
**	ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%			

تحليل اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة:

لتحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في عينة الدراسة تعود إلى خصائصها والدورات التدريبية فيما عدا المؤهل العلمي، فقد تم استخدام أسلوب One Way ANOVA، Independent Sample Test، One Sample T-Test، والجدول (13) التالي يوضح ما إذا كان هناك فروق في آراء عينة الدراسة حول فرضيات الدراسة (المتغيرات المستقلة) كما يلي:

جدول (13)

معايير التدقيق		معايير المحاسبة		الخبرة		التخصص		الوظيفة		الفرضية
T	Sig.	T	Sig.	F	Sig.	T	Sig.	F	Sig.	
.388	.700	-1.03	.303	1.08	.361	2.87	.006	46.29	.000	H1
-.172	.864	-.066	.947	4.72	.005	-.065	.952	36.28	.000	H2
-.216	.830	-1.16	.249	4.17	.009	-.510	.612	19.44	.000	H3
2.14	.036	.074	.941	1.10	.353	5.47	.000	15.36	.000	H4
-1.04	.301	-1.42	.160	1.46	.234	1.04	.301	21.59	.000	H5
-1.25	.214	-1.38	.172	3.56	.019	2.00	.131	34.22	.000	H6

ويتضح من الجدول (13) السابق أن هناك فروق في آراء عينة الدراسة بشأن فرضيات الدراسة الحالية تعود للوظيفة الحالية بالنسبة للفرضيات جميعها، وتعود للتخصص بالنسبة للفرضيات H1، H4، وتعود للخبرة بالنسبة للفرضيات H2، H3، H6.

ولا توجد فروق في آراء عينة الدراسة بخصوص الحصول على دورات تدريبية في معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة الحالية، بينما توجد بشأن

الحصول على دورات تدريبية في معايير التدقيق المتعلقة بالقيمة العادلة بالنسبة للفرضية H4.

وبتحليل اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة حول فرضيات الدراسة والتي تعود إلى الوظيفة الحالية فقد أكدت نتائج استخدام اختبار Scheffe، بأن الفروق بالنسبة لجميع الفرضيات تميل لصالح الشريك، ماعدا H4 فتميل لصالح المدير، وذلك كما يتضح من جدول (14) التالي:

جدول (14)

الفرضية	شريك	مدير	رئيس	مدقق أول	مدقق	النتيجة
H1	4.6542	4.5000	4.1667	4.2424	3.6983	لصالح الشريك
H2	4.8929	4.5714	3.8571	4.2013	4.0419	لصالح الشريك
H3	4.9000	4.8333	4.0833	4.3182	4.0977	لصالح الشريك
H4	4.6179	4.6905	4.0714	4.2403	4.0049	لصالح المدير
H5	4.9000	4.6250	4.0625	4.2614	4.2802	لصالح الشريك
H6	4.9000	4.6190	4.4286	4.2987	4.1675	لصالح الشريك

أما اتجاهات الفروق بشأن التخصص فمن خلال استخدام T-Test و Independent Samples Test فإن الفروق تميل لصالح تخصص المحاسبة بالنسبة H1، حيث أن الوسط الحسابي لتخصص المحاسبة أكبر من التخصصات الأخرى (4.1720 مقابل 3.3889) وكذلك بالنسبة H4 (4.2846 مقابل 3.9048).

أما اتجاهات الفروق بشأن الخبرة، فقد أكدت نتائج استخدام اختبار Scheffe، بأن الفروق بالنسبة للفرضيات الثلاث تميل لصالح الخبرة العملية أكثر من 15 سنة، وذلك كما يتضح من جدول (15) التالي:

جدول (15)

الفرضية	أقل من 5	من 5 إلى 10	من 10 إلى 15	أكبر من 15	النتيجة
H2	4.2033	4.5536	4.4286	5.0000	لصالح الخبرة أكبر من 15
H3	4.2692	4.6750	4.3333	4.8333	لصالح الخبرة أكبر من 15
H6	4.3260	4.6357	4.5000	4.7143	لصالح الخبرة أكبر من 15

وأما اتجاهات الفروق بشأن الحصول على دورات تدريبية في معايير التدقيق الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة وخاصة الفرضية H4 فإنها تميل لصالح الحاصلين على دورات تدريبية حيث أن الوسط الحسابي أكبر من هؤلاء الذين لم يحصلوا على دورات (4.3429 مقابل 4.1457).

الخلاصة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية:

الخلاصة والنتائج :

يتزايد الاتجاه العالمي نحو استخدام تقديرات القيم العادلة خاصة في المحاسبة عن الاستثمارات (الموجودات) المالية، ولذلك استهدفت الدراسة الحالية قياس مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين العاملين في مكتب التدقيق الكبرى لمتطلبات تدقيق قياسات وإفصاحات القيم العادلة،

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث في الإطار النظري- بالإضافة إلى ما ورد في المقدمة - بتقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية بشأن الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، وتحديد انعكاسات استخدام تقديرات القيم العادلة في المحاسبة من خلال البيانات المحاسبية المنشورة للقطاعات الاقتصادية الأردنية المختلفة- ماعدا قطاع الخدمات- على أداء مهمة التدقيق، فضلا عن القيام بأجراء دراسة ميدانية من خلال قائمة استبيان تضمنت 33 عبارة وزعت على عينة بلغت 65 من العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى لتحقيق الهدف الرئيس للدراسة الحالية وبعد العرض المتقدم توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أولاً: يوجد اهتمام قليل جداً بالبحث في مجال المحاسبة عن القيم العادلة على جميع المستويات من المحلية إلى العالمية، وهذا يعود إلى حداثة تطبيق الموضوع في الدول المتقدمة من ناحية أو ربما بسبب الفضائح المالية للشركات الكبرى بعد عام 2000، أو التأخر في إصدار المعايير المحاسبية المناسبة المتعلقة بالقيمة العادلة أو كثرة التعديلات فيها سواء الدولية أو الأمريكية.

ثانياً: لقد اهتمت الدراسات ذات العلاقة (السابقة) بمشاكل الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالإضافة إلى مشكلتي الملائمة والموثوقية، كما لا يوجد اهتمام بموضوع تدقيق القيم العادلة، وهذا ربما يعود أيضاً إلى تأخر الإصدارات والمعايير المتعلقة بها خاصة الأمريكية والدولية أو اعتبار أن القيم العالية مجرد تقديرات محاسبية مثلها في ذلك مثل تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة، أو تقدير مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي يمكن تطبيق

معيان التدقيق الدولي رقم 540 : الموسوم تدقيق التقديرات المحاسبية مما يزيد من أهمية الدراسة الحالية على الرغم من اختلاف موضوع التقديرات المحاسبية عن تقديرات القيمة العادلة على الرغم من التشابه في الطرق المستخدمة عند تقييم افتراضات الإدارة.

ثالثاً: تأخذ المقاييس والإفصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة في الانتشار بشكل متزايد في أطر الإبلاغ المالي، وفي التطبيق العملي المحاسبي، حيث أنها قد تحدث في البيانات المالية بعدد من الطرق أو المداخل (التكلفة- السوق - الدخل) أو استخدام (السعر المعلن - تقنية التقييم)، وبالتالي قد تؤثر على تحديدها وقياسها ومن ثم الإفصاح عنها سواء في صلب قائمة الدخل أو في صلب قائمة المركز المالي أو ضمن السياسات المحاسبية ولذلك تقع على الإدارة مسؤولية اختيار أساس القياس ومفهوم المحافظة على رأس المال اللذان يحددان النموذج المحاسبي المستخدم في إعداد البيانات المالية، لأن النماذج المحاسبية المختلفة تحقق درجات مختلفة من الملائمة والموثوقية.

رابعاً: توجد العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية وعلى خصائصها المحاسبية خاصة (الملائمة والموثوقية) وعلى الثقة بها والرقابة عليها بسبب استخدام الأحكام الشخصية للإدارة في تقديرها، ومن ثم استمرارية المنشآت، بالإضافة إلى تأثيرها على نتائج الأعمال والمركز المالي من ناحية وخطورتها في قضية الحفاظ على رأس المال سليم حيث أن تطبيقها

يؤدي - دائما - إلى زيادة الأرباح، مما يوجب على الإدارة السعي لتحقيق التوازن بين خصيتي الملائمة والموثوقية.

خامسا: أن استخدام تقديرات القيم العادلة خاصة في القطاع المصرفي الأردني أدى إلى زيادة أرباح الموجودات والأدوات المالية من 100% عام 2000 إلى 232% عام 2004، وزيادة نسبتها إلى صافي الربح من 43% عام 2000 إلى 61% عام 2004، وزيادة ضريبة الدخل من 100% عام 2000 إلى 114% عام 2004، وزيادة الأرباح المقترح توزيعها من 100% عام 2000 إلى 141% عام 2004، وذلك بالإضافة من تحويل الخسائر المدورة من 100% عام 2000 إلى إرباح مدورة بنسبة 61% عام 2004.

سادسا: يوجد عدم استقرار في الإصدارات المحاسبية الصادرة عن IASB المتعلقة بالقيمة العادلة والمطبقة في الأردن اعتبارا من 2001/1/1 ومنذ الأخذ بها عام 1999، وحتى الآن، بالإضافة إلى ما يلي:

أ- لا يوجد - حتى الآن - من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند استخدام أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط) والتي تشمل القيمة الزمنية للنقود، ومخاطر الائتمان، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع، وأسعار أدوات حقوق الملكية، والنقلبات المتعلقة بمقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية أو البنود الأخرى، ومخاطر الدفع المسبق والتنازل، وتكاليف خدمة الأصل أو الالتزام المالي بالإضافة إلى تأثيرها

على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية.

ب- تعدد نماذج تقدير القيم العادلة للأصول أو الالتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط حيث يتطلب الأمر وضع تقديرات القيم العادلة ومثل هذه التقديرات يمكن أن تكون ذاتية أو معرضة لقابلية تغير القياس مما يزيد من عدم دقة النتائج المالية.

ج- أن المشكلة الأساسية في تقديرات القيم العادلة لا تكمن في مدي موثوقيتها أي مدي وجود أدلة إثبات سواء بشكل يساعد في الاعتراف بها وقياسها أو عرضها والإفصاح عنها في البيانات المالية وتدقيقها، بل تكمن في اعتماد استخدام القيم العادلة في المحاسبة على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيم العادلة بينما يقاس البعض الآخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

د- لا تزال توجد العديد من المشاكل المثارة من قبل المنظمات المهنية الدولية واضعي المعايير ومن هذه المشاكل:

- مدى ملائمة القيم العادلة للاستثمارات ذات الاستحقاق الثابت التي يراد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- الوثوق في تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة.
- التقييم العادل للمطلوبات وذلك في الوقت الذي يتم قياس المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بمقدار قيمتها العادلة.

سابعاً: توجد استجابة دولية متأخرة من قبل المنظمات والمعاهد والجمعيات المهنية المهمة بمهنة التدقيق على مستوى العالم خاصة AICPA و IFAC بشأن وضع إطار محدد ومتكامل لواجبات ومسؤوليات المدقق بشأن تدقيق القيم العادلة حيث تم توسيع دور المدقق فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة، بالإضافة إلى المهام الأساسية التي يؤديها المدقق وفقاً للمعايير التدقيق الدولية حيث يشمل إطار التدقيق للقيمة العادلة بالإضافة إلى المعيار 545 ما يرد في المعايير التالية (260-315-330-400-402-500-520-560-580-620-700).

ثامناً: لقد بينت الدراسة الميدانية بشأن قياس مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين العاملين في مكاتب التدقيق لمتطلبات تدقيق القيمة العادلة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 545 ما يلي:

1- عدم حصول 87.7 من العينة على دورات تدريبية تتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية ذات العلاقة باستخدام القيمة العادلة، كما أن هناك ما نسبته 38.5 من مدققي الحسابات المزاولين للمهنة لم يحصلوا على دورات تدريبية في مجال تدقيق القيم العادلة وفق لمعايير التدقيق الدولية.

2- بلغ المستوى العام لتطبيق متطلبات تدقيق القيمة العادلة ما نسبته 87%، وكان أفضل تطبيق للمتغير الخامس: المتعلق بتقييم مدى تمشي إفصاحات القيم العادلة مع إطار الإبلاغ المالي للمنشأة بنسبه 89%، ثم المتغير السادس المتعلق بتقييم نتائج إجراءات التدقيق والاتصالات بنسبه 88%، ثم المتغير الثالث المتعلق باستخدام عمل الخبير عند تخطيط

وتنفيذ إجراءات التدقيق بنسبه 88%، ثم المتغير الثاني المتعلق بتقييم مناسبة قياسات وإفصاحات القيم العادلة بنسبة 87%، ثم المتغير الرابع المتعلق بإجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطر التحريفات المادية بنسبة 85%، وأخيرا المتغير الأول المتعلق بفهم عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر بنسبه 82%.

3- توجد فروقات في آراء عينة الدراسة تعود إلى الوضع الوظيفي والتخصص والخبرة العملية والحصول على دورات تدريبية تميل لصالح الشريك والمدير والخبرات أكثر من 15 وذلك عند القياس.

التوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة:

بناء على النتائج السابقة وبالإضافة إلى ما تعانيه بورصة الأوراق المالية الأردنية منذ بداية عام 2006 من انكماش ناتج عن تضائل وجود أطراف راغبة في البيع والشراء مما يؤكد على أنه سوق غير نشط حالياً، فضلا عن الظروف السياسية والعسكرية في الدول العربية المحيطة ذات التأثير بالغ الأثر على المستثمرين والقطاعات الاقتصادية العربية الأردنية، لذلك يقترح الباحثان التوصيات التالية:

أولاً: يوصي الباحثان الحكومة الأردنية ممثلة في بورصة الأوراق المالية الأردنية ومراقبة الشركات والبنك المركزي الأردني باتخاذ التدابير اللازمة لوقف/ تأجيل تطبيق محاسبة القيمة العادلة على البيانات المالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة أو إصدار تعليمات بإعادة تصنيفها إلى فئتين فقط هما:

- 1- موجودات مالية بغرض البيع (قصيرة الأجل).
- 2- موجودات مالية بغرض الاحتفاظ (طويلة الأجل).

وبمعنى آخر عدم الاعتراف في قائمة الدخل بأي أرباح أو خسائر إلا إذا تحققت فعلاً لأن في ذلك ضماناً للمستثمر والقطاعات الاقتصادية الأردنية المختلفة فيما يتعلق بالاستمرارية والحفاظ على رأس المال سليم، خاصة وأن الإصدارات المهنية الصادرة عن IASB والمعتمدة في الأردن غير مستقرة حتى الآن.

ثانياً: يوصي الباحثان مدققي الحسابات الأردنيين - حالة استمرار التطبيق للقيمة العادلة- بضرورة الاهتمام بفهم عمليات القطاعات الاقتصادية المختلفة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر لتحديد قياسات وإفصاحات تقديرات القيم العادلة عند تدقيق البيانات المالية لتحديد طبيعة إجراءات التدقيق وتوقيتها ونطاقها وخاصة المتعلقة بما يلي:

- 1- افتراضات الإدارة المهمة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة.
- 2- الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة في تحد القيمة العادلة.
- 3- أنظمة الرقابة على تناسق البيانات المستخدمة في نماذج التقييم وتوقيتها وموثوقيتها.
- 4- تقييم ما إذا كانت الافتراضات المهمة التي تستخدمها الإدارة في قياس القيمة العادلة سواء تم أخذها بشكل فردي أو كوحدة كاملة توفر أساس معقول لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة للبيانات المالية للمنشأة.
- 5- تدقيق نموذج التقييم وتقييم ما إذا كان النموذج مناسب للافتراضات المستخدمة.
- 6- فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وتقييم ما إذا تم تحديدها بشكل مناسب من هذه البيانات وافتراضات الإدارة.

ثالثاً: يوصي الباحثان جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بضرورة القيام بإعداد أجندة لعقد دورات تدريبية خاصة تلك المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق للقيمة العادلة لجميع مدققي الحسابات العاملين المرخصين المزاولين وغير المزاولين والعاملين بالأردن، وذلك بناء على أحكام المواد (5 - 8 - 9) من نظام مزاوله مهنة رقم 2006/7.

رابعاً: يوصي الباحثان الجامعات الأردنية خاصة أقسام المحاسبة بضرورة مواكبة التغيرات في المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق التي تتجه نحو الاعتماد على الأحكام الشخصية والتشريعات الاقتصادية في المناهج الدراسية على كافة مراحل التعليم المحاسبي لتكوين جيل قادر على مواجهة التحديات البيئية والمتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة والمستقبلية.

خامساً: يوصي الباحثان الزملاء الأكاديميين والمهنيين في الدول العربية والأردن خاصة بضرورة استمرار البحث المحاسبي في مجال تطبيق القيمة العادلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولذا يقترح الباحثان للدراسات المستقبلية الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما أفضل الطرق لتحديد أو تقدير القيم العادلة؟، وما العوامل المؤثرة في قياس القيمة العادلة في حالة وجود سوق نشط أو غير نشط؟.
- 2- ما مدي ملائمة استخدام محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال العربية؟، وما تأثير تدقيق القيمة العادلة على متخذي قرارات الاستثمار والائتمان؟.